قرار البرلمان الأوربي ومستقبل العلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي

أوغوز غون غُرمَز*

ملخص: اتسمت العلاقات التركية مع الاتحاد الأوربي منذ تأسيسها بالمدّ والجزر. وقد وصلت إلى حدّ التوتر الشديد في السنوات الثلاث الأخيرة. إن اتخاذ الاتحاد الأوربي القرار بتجميد مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد أدّت بالعلاقات بين ممثلي الطرفين إلى أرضية أشدّ سلبية، كما أن الخطابات القاسية المتبادلة بين قادة الطرفين وضعت العلاقات المستقبلية في حالة من القلق. تستعرض هذه المقالة الأسباب التي أدت إلى سوء العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي، وتتناول تأثير قرار الاتحاد الأوربي في العلاقات بين ممثلي الطرفين. وتستعرض كذلك جوهر العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاتحاد الأوربي، وتثير النقاش حول سير العلاقات في المستقبل. وقد توصّلت المقالة إلى ضرورة الاستمرار في التعاون الاقتصادي على أساس منطقي من خلال استعراض ممثلي الطرفين الموضوعات التي تعكس المصالح المشتركة، مثل: أزمة اللاجئين والأمن والطاقة.

* جامعة سكاريا، تركيا

European Parliament Resolution and the Future of Turkey's Relations with the EU

OĞUZ GÜNGÖRMEZ *

ABSTRACT Turkey - EU relations have always been undulant, and in the last 3 years it turned into a struggle . The EU Parliament voted to freeze Turkey's membership in 24 December 2016 and that moved relations to the negative ground and mutual harsh discourse of the leaders created a curiosity about future of the relations. This article focuses on how Turkey-EU relations turned into a impasse and impact of EU Parliament's decision to the relations of two actors. Furthermore, there is a discussion on nature of economic relations between Turkey and EU and how relations will take form in the future. This study suggests that Turkey and EU should focus on the refugee crisis, security and energy case which reflects common interests of two actors and pursue economic cooperation on rational level.

*Sakarya University, Turkey

رؤية تركية
2016 - (5/4)
181 - 173

المدخل:

اتّسمت العلاقات التركية والاتحاد الأوربي منذ تأسيسها بالمدّ والجزر، وأدّى هذا الوضع إلى منع تأسيس علاقات بين ممثلي الطرفين على أساس منطقي. على الرغم من أن مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي بين ممثلي الطرفين بدأت خلال المؤتمر الذي عقد بين الحكومات في لوكسمبورغ في 3 تشرين الأول عام 2005، إلا أنه لم يظهر أي رأي أو رؤية حول زمن نهايته، ووُضعت الأسس لبداية مرحلة جديدة من المفاوضات المفتوحة. وعند البحث في أسباب زيادة التوتر بين تركيا والاتحاد الأوربي في الفترة الأخيرة وتوتر العلاقات؛ يتشكل في الأذهان سؤالٌ مهمٌّ حول الأسس والكيفيات التي ستستمر من خلالها العلاقات من الآن فصاعدًا.

في هذا الإطار، يستعرض البحث الذي بين أيديكم الأسباب التي أدت إلى فساد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي، ويقيِّم المعنى الذي يوحي إليه القرار الذي أوصى به الاتحاد الأوربي من زاوية العلاقات. وفي ظل دعوى أن المفاوضات بين ممثلي الطرفين وصلت إلى النهاية منذ زمن طويل نتيجة انسداد الأفق السياسي الذي تمخّض عن التطورات الناشئة في السياسة الأوربية- يوصي هذا البحث بتأسيس نموذج جديد للتعاون في المرحلة القادمة من خلال محورية عناوين الموضوعات التي تعكس المصالح المشتركة، مثل: أزمة اللاجئين والأمن والطاقة.

لماذا فسدت العلاقات التركية الأوربية؟

إن كان من المفيد أن نقول في البداية بما يجب أن يقال في النهاية؛ فإن الظروف السياسية شهدت تغيرات كبيرةً منذ بداية المفاوضات في 3 تشرين الأول عام 2005، وفقدت عملية المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوربي موضوعيتها، واتخذت طابعًا سياسيًّا، وتحولت العملية إلى حالة تسيءُ الدول الأوربية استعمالها. في تاريخ 30 تموز عام 2005 وقّعت تركيا على البرتوكول الملحق الذي وَسَّع اتفاقية أنقرة تاريخ 1963 بشكل يشمل الدول العشر التي أصبحت أعضاء في 2004، لكنها بينت أن هذا الوضع لا يعني الاعتراف بالنظام القبرصي الجنوبي اليوناني. بناءً على ذلك بيّن مجلس الاتحاد الأوربي في 11 كانون الأول عام 2006 أنه علّق ثمانية ملفات بموجب عدم الوفاء بمتطلبات البروتوكول الملحق[1] .

تمّ تأكيد عدم فتح الملفات المذكورة حتى تفي تركيا بمتطلبات البروتوكول الملحق. كذلك وقفت فرنسا التي عارضت عضوية تركيا بشدة بزعامة رئيسها في تلك الفترة ساركوزي- بواقع أن بلاده تتمتع بالعضوية الكاملة- عائقًا أمام فتح ملفات كثيرة[2] . كما أن قبرص الجنوبية اليونانية أوضحت في الاجتماع العام الذي عُقد في 8 كانون الأول 2009 أنها جمّدت من طرف واحد ستة ملفات[3] ، وعندها وصلت عملية المفاوضات التي بدأتها تركيا مع الاتحاد الاوربي في عام 2005 إلى نقطة التوقف. في الجدول المذكور تمكنت تركيا والاتحاد الأوربي من إجراء المفاوضات حول ستة عشر ملفًا فقط. وتمكّنت من إغلاق ملفٍّ واحد إغلاقًا مؤقتًا. كما أن تركيا وعلى الرغم من استعدادها لإغلاق الملفات في موضوعات سياسة التشغيل والصناعة

والشبكات العابرة لأوربا من خلال الوفاء بمستلزماتها- لم تُغلَق هذه الموضوعات بسبب قرار منع إغلاق الملفّ الصادر في تاريخ 11 كانون الأول عام 2006.

ولا ننسى هنا دور الاستفتاء العام الذي يجري الحديث عنه على أنّه شرط لقبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي في موضوع وصول المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوربي إلى طريق مسدود. فاتخاذ فرنسا قرارًا بالرجوع إلى استفتاء الشعب الفرنسي بشأن قبول تركيا عضوًا كاملًا، وتأييد هذا الموقف من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي- ألقى بظلاله على موضوعية المفاوضات ونزاهتها. وهذا يعني أن التصويت بالرفض في أيّ دولة عضو في الاستفتاء المزمع إجراؤه كافٍ ليمنع انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوربي حتى لو حقّقت متطلبات جميع الملفات. ومن الواضح الجلي أن هذا القرار يُعدّ انتهاكًا فاضحًا لمبدأ (المساواة التامة مع المرشحين الآخرين) الذي قُدِّم إلى تركيا في عام 1999.

وهكذا يظهر هنا أن تسييس عملية المفاوضات كان له تأثير على إبعادها عن الموضوعية بقدر ما كان للقيادات السياسية الأوربية من تأثير في وصول هذه المفاوضات إلى طريق مسدود، فالنقطة التي وصلت إليها هذه المفاوضات هي الآتي: هناك ملفاتٌ كثيرةٌ لم تُفتَح لأسباب سياسية، ولا يوجد تقدّم في الملفات المفتوحة، ولا إغلاق للملفات المكتملة. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن المفاوضات التي بدأت بين تركيا والاتحاد الأوربي عام 2005 منتهيةٌ فعليًّا في الأصل منذ زمنٍ طويلٍ بسبب المواقف السياسية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوربي. ووصول وضع العلاقات التركية- الأوربية الممتدة إلى ما يزيد على خمسين عامًا إلى الحالة التي نراها؛ يبعث حالةً من الملل عند أصحاب القرار في أنقرة أو السلطات في بروكسل على حدّ سواء، إلى جانب الظروف الحالية التي تلقي بظلالها على العلاقات بشكلٍ سلبيٍّ.

إن المفاوضات التي بدأت بين تركيا والاتحاد الأوربي عام 2005 منتهيةٌ فعليًا في الأصل منذ زمنٍ طويلٍ بسبب المواقف السياسية للبلدان الأعضاء في الاتحاد الأوربي

والاختلاف الفكري حول موضوع الإرهاب سببٌ آخر لفساد العلاقات بين تركيا وأوربا في الفترة الأخيرة، وحلول الخطابات القاسية المتبادلة مكان الأجواء الإيجابية التي هبّت في أثناء الاتفاق على العودة إلى المفاوضات. فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي تنتقد باستمرار الصراع الذي تقوم به تركيا مع تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي في المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية بذريعة (القيم الليبرالية)، وهذه الحالة تبعث الشعور لدى تركيا بأنها وحيدة في قضية الصراع مع الإرهاب. وكان طلب الاتحاد الأوربي من تركيا تقييم أسلوبها في الصراع مع الإرهاب، وتقاعسه في شنِّ حملةٍ فعالةٍ ضد نشاطات التنظيم الإرهابي في أوربا- سببًا في فساد العلاقات.

كما تأثرت العلاقات بين ممثلي الطرفين كثيرًا وساءت بسبب منح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي حق اللجوء لأعضاء تنظيم غولن الإرهابي الفارين إلى خارج البلاد عقب المحاولة الإنقلابية الفاشلة في 15 تموز، وعدم اعتبار حزب الاتحاد الديمقراطي PYD الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني منظمةً إرهابيةً، وتقديم الدعم له، وتقاعس هذه الدول في تقديم الدعم لتركيا في طلبها بإنشاء منطقةٍ آمنةٍ في سورية، وانتقادها الصراع مع حزب العمال الكردستاني، وغضّ الطرف عن الهجمات التي ينفذها المتعاطفون معها في أوربا[4] . وفي ظل هذه التطورات والدور السلبي للاتحاد الأوربي؛ وجدت تركيا نفسها وحيدةً في محاربة التنظيمات الإرهابية.

فرئيس الجمهورية أردوغان -على سبيل المثال- خلال تأكيده أن تركيا تُركَتْ وحدَها تواجه العمليات الإرهابية صرح بأن الدول الأوربية تتعامل بوجهين في قضيَة الإرهاب، وتحدث عن علمه بجمع الأموال من أجل المنظّمات الإرهابية، وبإقامة اجتماعات دعائية لدعمها، وأضاف: "في مثل هذه الأجواء، لا يوجد أي معنىً لرسائل التضامن في موضوع الإرهاب"[5].

وهناك عاملٌ آخر له تأثيره في فساد العلاقات التركية الأوربية، وهو صعود حركات اليمين المتطرف في أوربا. فأفكار اليمين المتطرف الصاعد في البلدان الأوربية تؤثر في العملية السياسية، وتسهم في تشكيل بيئة معارضَة لتركيا. ففي محور الأفكار المذكورة تعزّزت القوى المعارضة للأجانب، وازدادت الهجماتُ الموجهة ضدّ المواطنين الأتراك الذين يعيشون في البلدان الأوربية. كما أن المتعاطفين مع تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي الذي له تنظيمٌ قويٌّ في أوربا ويتلقى الدعم منها، عملوا على تغذية عداوة الأجانب في أوربا، مستفيدين من البيئة المذكورة، وأسهموا في انتشار المعارضة في أوربا ضد تركيا. ومن ثَمّ اتّبعت الحكومات التي وقعت تحت تأثير الأفكار اليمينية المتطرفة المذكورة مستفيدة من هذه البيئة- سياسة

خرقاء، ومارست معارضتها لتركيا. فحزب استقلال المملكة المتحدة في بريطانيا -ذو الاتجاه اليميني المتطرف المعروف بسياسته المعارضة للاتحاد الأوربي والمهاجرين على سبيل المثال- استخدم الدعاية المعارضة لتركيا بشكل مكثّف خلال عملية الاستفتاء الذي جرى حول مصير بريطانيا في الاتحاد الأوربي، وقام بمحاولاته في استمالة الناخب من خلال نشاطاته في الحملة ضد تركيا. هذه الأفكار والنشاطات الشعبية وأمثالها دفعت بالعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي إلى أضرار يصعب ترميمها. وكذلك ألقت تطورات أخرى، مثل قرار انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي (بركسيت)، وانتخاب دونالد ترامب رئيسًا للجمهورية في الولايات المتحدة الأمريكية- بظلالها على تعزيز الحركات اليمينية المتطرفة في أوربا بدل انحسارها. ويمكن القول: إن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي في حال تعزيز قوة اليمين المتطرف ومعارضة الهجرة إلى أوربا ستستمر في ظروف سيئة، أو ستزداد سوءًا.

انعكاسات قرار البرلمان الأوربي

قرار البرلمان الأوربي في تاريخ 24 تشرين الثاني 2016 الذي أوصى بتجميد مُؤَقَّت لمفاوضات العضوية التي بدأت في 3 تشرين الأول عام 2005؛ يُعَدّ تطورًا آخر يزيد من التوتر الذي يؤثر سلبًا في مسيرة العلاقات[6] . وأصبحت كيفية تطور العلاقات بين تركيا والاتحاد الاوربي بعد قرار البرلمان الأوربي، والاتجاه الذي ستسير نحوه هذه العلاقات- موضوع أسئلة مثيرة للقلق، الأمر الذي يجب توضيحه منذ البداية هو أن البرلمان الأوربي ليست لديه صلاحية اتخاذ القرار. ولا يحق للبرلمان اتخاذ القرار إلا بطابع التوصية فيما يخص مجلس الاتحاد الأوربي، والقرار الذي اتخذه هذا البرلمان من ثَمّ لا يحمل أي صفة قانونية. كما ينبغي الإشارة إلى أن القرار يحمل صفة رسالة موجهة إلى قادة الحكومات والدول في الاتحاد الأوربي؛ ولا يُعَدّ سوى ممارسة الضغوطات السياسية، وقد علق السياسيون في تركيا على القرار بأنه قرارٌ غير ملزم، وأن النقطة التي تُوصِّل إليها بسبب تصرفات الدول الأوربية في الفترة الأخيرة تعني أن أوربا بعد الآن محرومةٌ من رفاهية اتخاذ القرارات ضد تركيا، وأن القرار يعني بناء تعاون مع الإرهاب، كما علّق وزير الاتحاد الأوربي ورئيس المفاوضين عمر جليك، على القرار بقوله: "إنه قرار لا يُؤخَذ على محمل الجدّ، باعتبار الرؤية واللغة والأهداف التي يتضمنها". وقال رئيس الوزراء بن علي يلديرم: "ليس في هذا القرار أيّ أهمية بالنسبة لنا، والعلاقة مع الاتحاد الأوربي في الأصل ليست علاقةً حميمةً جدًّا، وتسير في الأصل على مضض"[7].

وهكذا فقرار البرلمان الأوربي الذي يحمل صفة التوصية يجب إقراره بشكل نهائي في مجلس الاتحاد الأوربي. وعند النظر إلى مواقف البلدان التي يتشكل منها مجلس الاتحاد الأوربي يبدو أن مثل هذا القرار غير ممكن في المدى المنظور، فالبلدان الأوربية الأعضاء في الاتحاد الأوربي باستثناء الدانمارك والنمسا لا تنظر بحرارة إلى تجميد علاقاتها مع تركيا، فمثلًا ذكرت رئيسة وزراء ألمانيا أنجيلا ميركيل التطورات السلبية في تركيا، لكنها بينت كذلك رفضها قطع العلاقات مع تركيا[8] ، كما ظهرت -تعقيبًا على توصية البرلمان الأوربي تجميد المفاوضات=

وجهـات نظر كثيرة مشـتركة حول خطأ قرار التوصيـة، فقد ذكر وزير خارجيـة كرواتيا داور إيفـو سْـتِيَر أن تجميـد الاتحـاد الاوربي المفاوضات مع تركيـا لا يخدم مصالح الاتحـاد[9]، وعبّر رئيـس مجلـس الاتحاد الأوربي جين كلاود جونكير عن رأيه في أن تركيـا تُعدّ حليفًا مهمًّا، وأنها تستضيف أكثر من ثلاثة ملايين لاجئ، ولهذا السبب ينبغي أن تكون انتقادات البلدان الأوربية معقولـةً[10] . فـإذا أخذنا هذه التصريحات بعين الإعتبار، يبدو لنا أن اتخاذ مجلس الاتحاد الأوربي قـرارًا يقضي بالموافقـة على تجميد المفاوضات في اجتماعه المقرر عقده في 15- 16 كانون الأول 2016 أمرٌ مستبعد.

مستقبل العلاقات التركية الأوربية

إلى جانـب هذا التطورات يأتي تصريح رئيـس الجمهورية رجب طيب أردوغان: "فلننتظر حتـى نهايـة العام، ولنذهب بعد ذلك إلى الشـعب"[11] إيحاءً منه بالعودة إلى الشـعب من خلال الاسـتفتاء في مسألة الانضمام لعضوية الاتحاد الأوربي؛ وهذا يبيّن أن صبر الطرف التركي أمام مماطلـة الاتحـاد الأوربي قد نفـد. والتفكير بمصير العلاقـات التركية الأوربيـة والصورة التي يمكـن أن تتشـكل إذا ما اتخذَ مجلس الاتحاد الأوربي قـرارًا بتجميد المفاوضات مع تركيا، أو في حال رجوع أنقرة إلى الاسـتفتاء الشـعبي على متابعة عملية الانضمام إلى الاتحاد الاوربي- يُعَدّ أمراً ضروريًا منذ اليوم.

وفي الواقـع، هناك عددٌ من النماذج المؤسسـاتية التي أقامها الاتحـاد الأوربي مع بلدان ثالثة حتـى الآن. فقـد طـور الاتحـاد الأوربي علاقات مختلفـة مع كل مـن مملكة النروج وسـويسرا وكنـدا، وسـعت لإقامـة تعاون اقتصـاديٍّ مع هذه الـدول. وعلى الرغم مـن أن النروج عضو في المجموعـة الاقتصاديـة الأوربية؛ فإنها لا تملـك مكانًا لها في آلية اتخاذ القـرارات في الاتحاد. فهـذا النموذج يسـمح بالخضوع لقواعد الاتحاد الأوربي المتعلقة بالسـوق الواحد في مسـتوى معين من الاندماج الاقتصادي، من دون المشـاركة في تشريعات الاتحاد في موضوعات، مثل: العملـة الموحدة، والشـؤون الداخلية، والقضاء. والنموذج السـويسري الذي تقوم العلاقات الاقتصادية فيه وفقًا لاتفاقيات ثنائية يتم فيها الوصول المحدود إلى السـوق الواحد، ويسـمح كذلـك بحرية تنقل الأفراد بصورة متبادلة، رغم عـدم وجود مكان لها في آلية اتخاذ القرارات. لكن هذا الوضع لا يشكل أيّ مشكلة بالنسبة لسويسرا التي أعلنت حيادها في علاقاتها الدولية. والنموذج الكندي الذي يتم فيه استيراد جميع البضائع المنتجة في كندا عبر الوحدات الجمركية باستثناء بعض المنتجات، يبدي علاقة اقتصادية مختلفة خارج نطاق الخدمات المصرفية.

وهكـذا نـرى أن الدوافـع المؤثرة في ظهور جميـع هذه النـماذج تعتمد على النقاشـات التي جرت حول الأرضية التي تسـتند إليها مواصلة العلاقات الاقتصادية، ويمكن وصف الاتحاد الجمركي الذي شُكِّل مع تركيا عام 1995 إلى حدّ ما نموذجًا آخر، فتركيا هي الدولة الوحيدة التي قبلت تشكيل اتحاد جمركيٍّ من دون أن تكون عضوًا في الاتحاد الأوربي. ورغم أن التوقيع عـلى اتفاقيـة الاتحاد الجمركـي قد تمّ على خلفية الاعتقـاد بأن التعاون الاقتصادي سـيأتي معه

بالتكامل السياسي أيضًا، غير أن ذلك الاعتقاد لم يتحقق، ومع تطور العلاقات الاقتصادية لم يحدث التوافق السياسي، وبدلًا من العضوية الكاملة لتركيا، قدّم القادة الأوربيون عروضًا مختلفة تهدف إلى تأسيس علاقة بين الحكومات، مثل الشراكة المميزة، والعضوية المشتركة الموسّعة، والمنطقة الاقتصادية الأوربية المضافة؛ إلا أن أيًّا من نماذج العلاقات المذكورة لا تمنح تركيا المشاركة في آليات اتخاذ القرار، مثل مجلس الاتحاد الأوربي، أو ديوان القضاء في الاتحاد الأوربي، أو البرلمان الأوربي. إن نموذج العلاقة التي لا تمنح تركيا في علاقاتها مع الاتحاد الاوربي مكانًا لها في آليات اتخاذ القرار لن يذهب إلى أبعد من شراكة ذات اتجاه واحد. إضافة إلى ذلك، إن موافقة تركيا على النماذج التي لا تمنحها مكانًا في آليات اتخاذ القرار أو التنقل الحرّ لا تبدو ممكنةً، بعد هذا النضال الدؤوب منذ ثلاثة وخمسين عامًا. ومن الواضح أن النماذج المذكورة لا تنسجم مع دولة مثل تركيا بميزاتها السكانية والاقتصادية والجغرافية. وإنّ إنشاء العلاقة مع تركيا اعتمادًا على خصوصيتها والتعاون الاقتصادي معها سيمنح العلاقات التركية الأوربية متنفسًا، ويشكل فرصة للقضاء على مجالات النزاع القائمة حاليًّا. ولهذا السبب ينبغي على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي أن تكون صادقةً في هذا الموضوع، وأن تكون راغبة في وضع آلية للتعاون المشترك في مقدمة مشروعاتها.

لذلك ينبغي على الجانبين بذل أقصى الجهود من أجل منع انتشار الاستقطاب والتوتر المتزايدين بين تركيا والاتحاد الأوربي في الفترة الأخيرة إلى العلاقات الاقتصادية، وعدم تعرض الروابط الاقتصادية المتبادلة إلى أضرار، فمن صالح الطرفين الاستمرار في علاقاتهما من خلال وضع سياسات عقلانية ترتكز على المصالح بدون التدخل في الشؤون الداخلية للطرف الآخر، وتنأى عن علاقة الأعلى والأدنى. ولابدّ للطرفين من تطوير آلية للتعاون من خلال تخفيض مساحات النزاع بينهما في إطار مبدأ التكافل المتبادل. فقد تجاوز حجم التبادل التجاري

إن نموذج العلاقة التي لا تمنح تركيا في علاقاتها مع الاتحاد الأوربي مكانًا لها في آليات اتخاذ القرار لن يذهب إلى أبعد من شراكة ذات اتجاه واحد

بين تركيا والاتحاد الأوربي مئة مليار يورو عام 2010، وتجاوز هذا الرقم مئة وأربعين مليار يورو في عام 2015[12]، وتبوّأت بذلك المرتبة الخامسة في تبادلها التجاري مع الاتحاد الأوربي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وسويسرا وروسيا. بالمقابل يأخذ الاتحاد الأوربي المكانة الرائدة في التبادل التجاري مع تركيا، إذ يشكل 40.6 ٪ من تبادلها التجاري. والعمل -من ثَمّ- على الحيلولة دون تأثير المشكلات السياسية على العلاقات الاقتصادية بين البلدين يحمل أهمية بالغة، فبينما بلغ الحجم التجاري بين تركيا والاتحاد الاوربي في بدايةِ المفاوضات (2005) ثمانين مليار يورو، تجاوز هذا الرقم عام 2016 مئة وأربعين مليار يورو. وعلى الرغم من أن هذا الوضع لم يحقق توافقًا في التكامل السياسي بين تركيا والاتحاد الأوربي؛ فإنه يبين لنا وجوب تطوير علاقاتها الاقتصادية، وعدم السماح للرؤى السياسية بالوقوف عثرة أمام التعاون الاقتصادي. ومن هنا يمكن القول إن كلتا الجهتين شكّلتا روابط اقتصاديةً متبادلةً بينهما، ومنحا العلاقات الاقتصادية بينهما طابعًا مؤسساتيًّا.

ينبغي على الطرفين الابتعاد عن الموضوعات التي تؤدّي إلى توتر العلاقات بينهما، وتودي بها إلى نقطة الانقطاع، كموضوع الارهاب، كما ينبغي عليهما وضع نموذج جديدٍ للعلاقات من خلال التركيز على الموضوعات التي تحقق المنفعة للطرفين، مثل التعاون الاقتصادي، والأمن، وأزمة اللاجئين، والطاقة. إن تبنّي خارطة طريق جديدة في المجالات التي تعكسها المصالح المشتركة سيُسهم في تخفيض التوترات الموجودة، وسيوفر الفرصة للطرفين من أجل التغلّب على مشكلاتهما. ولا ننسى هنا أن الاتحاد الأوربي ليس من مصلحته فقدان تركيا بوصفها حليفًا في ظل مشكلاته الداخلية المخيمة عليه، مثل أزمة اليورو، والأزمات الاقتصادية ومخاطرها المالية، وتعرّض نظام شينغين إلى المخاطر بسبب أزمة اللاجئين، وتقدّم اليمين المتطرف. إن سوء العلاقات مع تركيا التي تشكّل الحدود الشرقية للاتحاد، والتي تؤدّي دور الجدار الفاصل بينه وبين الدول التي تشهد صراعات داخلية، ويتوفر فيها الاستقرار السياسي والاقتصادي؛ سيؤثّر سلبًا في مصالح الاتحاد الأوربي.

الخاتمة

من الواضح جدًّا أن المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوربي تحوّلت إلى صراع سياسي، وأنها متوقفة منذ زمن طويل؛ بسبب تدخلات القادة الأوربيين، والمواقف السياسية لدول الاتحاد الاوربي، وتأثّر الظرُوف السياسية المتغيرة. يضاف إلى ذلك أن ردود الفعل المتأخرة من دول الاتحاد الأوربي على محاولة انقلاب 15 تموز الفاشلة بدون إدراك منها، وانتقادها تركيا بسبب إعلانها حالة الطوارئ وطريقة حربها على الإرهاب- أدّت جميعًا إلى زعزعة ثقة أصحاب القرار في أنقرة بالاتحاد الأوربي، وبلغت بالعلاقات إلى نقطة الانقطاع. وعلى الرغم

مـن صـدور ردود فعل عنيفة من تركيا نحو البرلمان الأوربي عقـب قرار البرلمان الأوربي الذي يحمل طابع التوصية، فإنه من المرجّح أن دول الاتحاد الأوربي التي عبّرت في كلِّ فرصةٍ لها عن نظرتها السلبية إلى تجميد العلاقات مع تركيا؛ ستمنع صدور القرار النهائي.

إن النظـر إلى العلاقـات الاقتصادية يبـين أن كلَّ جانب يحمل أهميـةً للطرف الآخر، وأنهما أقاما روابط متبادلةٍ بينهما. فتركيا بسكانها البالغ ثمانين مليونًا تمثّل سوقًا كبيرًا مهمًّا من أجل دول الاتحاد الأوربي، وتشكل عنصرًا مهمًّا من أجل سلامة طريق الطاقة الطويل إلى أوربا، وشريكًا مهمًّا للاتحاد الأوربي يسـهم في اسـتقراره السـياسي والاقتصادي ويؤدّي دور مانعة الصواعق، وسـدًّا بين الاتحاد والدول التي تعاني من الصراعات الداخلية. وفي المقابل تصرف تركيا نسـبة قريبة من نصف صادراتها إلى الاتحاد الأوربي. وفي هذا السـياق، سـيعود التأثير السـلبي الذي ستشـهده العلاقات الاقتصادية تأثيرًا سـلبيًّا على الطرفين، ويعرّض مصالحهما معًا إلى الخطر؛ لهـذا السـبب ينبغي عليهما في المرحلة المقبلـة تجنب الموضوعات التي تثـير الاختلافات، وبذل الجهـود مـن أجل تأسـيس علاقاتٍ جديـدةٍ قائمةٍ على المصالح المشـتركة، مثـل الأمن، وأزمة اللاجئين، والطاقة، والعمل على استمرار الروابط الاقتصادية المتبادلة.

الهوامش والمصادر :

1. الملفات المذكورة هي: حرية انتقال البضائع والأموال، وحق الاستيطان وحرية تقديم والخدمات، الخدمات المالية، والتنمية الزراعية والريفية، وصيد السمك، وسياسة المواصلات والنقل، والوحدة الجمركية، والعلاقات الخارجية.
2. الملفات التي اعترضت فرنسا على فتحها هي: التنمية الزراعية والريفية، والسياسة الاقتصادية والنقدية، والسياسة الإقليمية والتنسيق في الأجهزة الهيكلية، والأحكام المالية والدولية.
3. هذه الملفات هي: حرية تنقل العمال، والطاقة، والقضاء والحقوق الأساسية، والعدالة، والحرية والأمن، والتعليم والثقافة، والأمن الخارجي وسياسة الدفاع.
4. من أجل الهجمات التي نفّذها تنظيم حزب العمال الكردستاني الإرهابي في أوربا منذ 24 تشرين الأول حتى الآن انظر: (موجة إرهاب PKKفي أوربة). http://www.setav.org/avrupada-pkk-teror-dalgasi . (تاريخ الدخول: 28 تشرين الثاني 2016)
5. (الغرب يترك تركيا وحدها)، يني شفق، 01 نيسان 2016.
6. (البرلمان الأوربي يقول: جمدوا)، صحيفة حُرِّيَّت، 24 تشرين الثاني 2016.
7. رئيس الوزراء بن علي يلدريم: "ليس لهذا القرار أيّ أهمية بالنسبة لنا". BBC التركية، 24 تشرين الثاني، 2016.
8. "المركز: لا نريد قطع العلاقات مع تركيا"، صحيفة صباح، 23 تشرين الثاني 2016.
9. (بيان من كرواتيا حول تركيا)، صحيفة صباح، 25 تشرين الثاني، 2016.
10. (جونكير: دعوا تلقين الدروس لتركيا)، صحيفة يني شفق، 26 تشرين الثاني 2016.
11. (تهديد أردوغان الاتحاد الأوربي بالاستفتاء)، BBC التركية، 14تشرين الثاني 2016.
12. لمزيد من التفصيلات في موضوع العلاقات التجارية بين تركيا والاتحاد الأوربي؛ انظر: "EuropeanUnion, TradewithTurkey", http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113456.pdf, (تاريخ الزيارة: 26 تشرين الثاني 2016)